

«التحوّل وإعادة تاهيل غزة بعد حماس» وثيقة لمجموعة من الباحثين في مراكز البحث الإسرائيلية، نُشرت في يوليو/ تموز الماضي، تبين أنّ إسرائيل تسعى عمداً لتفكيك الشبكات الاجتماعية وخلخلة النسيج المجتمعي في قطاع غزة.

اليوم التالي لحرب الإبادة

تفكيك التركيبة والشبكات الاجتماعية هدفاً إسرائيلياً في غزة

محمد السوسني

منذ إعلانها الحرب على غزة، حدّد رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، هدفين رئيسيين: ضرورة القضاء على حركة حماس وتحرير المحتجزين الإسرائيليين. ووفقاً لهذا، أعلنت بعض الأهداف الأخرى كإزالة «حماس» من الحكم، وضمان أنّ الجماعات المسلحة في غزة لا تستطيع تهديد إسرائيل مرة أخرى، وتدمير البنية التحتية والمدنية للمقاومة الفلسطينية. ومع ذلك، مع تواصل الحرب، تتكشف لدينا أهداف أخرى، تعمل إسرائيل على فرضها على أرض الواقع، من خلال تركيز عملياتها العسكرية الكبيرة ضدّ الأهداف المدنية عن طريق التدمير المنهج والكامل للعديد من الأحياء والمخيمات الفلسطينية في قطاع غزة. دُمّرت قوات الاحتلال ما يزيد عن 70% من المباني السكنية في المنطقة، منها أحياء كاملة في خانينوس وحي الشيخ رضوان والشجاعية ومخيم جباليا وجباليا البلد وبلدة بيت حانون والمغارة وشمال النصيرات، حسب إحصائيات عديدة من جهات مختلفة. تندرج عملية التدمير المنهج والكامل ضمن نظرة إسرائيل إلى اليوم التالي في غزة، والتي كتب عنها مجموعة من الباحثين في مراكز البحث والجامعات الإسرائيلية (مركز ديان، جامعة تل أبيب، جامعة بار- إيلان ومركز بينغن - السادات، الجامعة العبرية في القدس) في وثيقة بدأ البحث فيها في بداية فبراير/ شباط 2024 ونُشرت في الشهر الماضي (يوليو/ تموز) بعنوان «التحوّل وإعادة تاهيل غزة بعد حماس»، حيث وضع التدمير المنهج هدفاً لتفكيك الشبكات الاجتماعية وخلخلة النسيج المجتمعي التي تعتمد عليها المقاومة الفلسطينية في بُنيته التحتية، ومن ثمّ بناء أحياء سكنية منظمة بديلة لا تشكّل بؤراً اجتماعية وعائلية، كما هو الواقع الحالي في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، يتضمّن الهدف الآخر من تدمير المخيمات دفع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي تقدم الخدمات التعليمية والصحية في هذه المخيمات وخارجها إلى الوراء ضمن الحرب المعلنة والمستمرة ضدّ هذه المنظمة الأممية للقضاء عليها.

وترى إسرائيل أنّ مخيمات اللاجئين تشكّل القاعدة الاجتماعية والتنظيمية والسياسية، وحتى الأيديولوجية لحركة حماس. كما تعدّ المخيمات، وفقاً للعقيدة الإسرائيلية، بيئة صعبة لفرض تحولات أيديولوجية أو اجتماعية، هذا إلى جانب المخيمات تجعل من الصعب القيام بعمليات وقائية من الإرهاب والتطرف. خير دليل على ذلك، ما أوصت به الوثيقة المذكورة سابقاً بتدمير بنية المخيمات من الأساس، وبناء أحياء منظمة مكانها، تضمن ظروفًا معيشية لائقة، والتي ستعود إليها العائلات الغزّة. وهذا ينطبق بشكل خاص على منطقة المخيمات الوسطى، ولكن أيضاً على مخيمات اللاجئين في بقية مناطق القطاع.

عند الحديث عن الشبكات الاجتماعية في غزة، يُقصد بها الروابط الأسرية والعشائرية، السكني، والمسجد، والحركات الشبابية، وأهمية هذه الشبكات في أنّها تشكّل هيكلًا اجتماعياً سياسياً غير رسمي، يخلق الثقة والولاء بين أعضائها، ويخدم فصائل المقاومة الفلسطينية مباشرة. ومن خلال هذه الشبكات، قد تجنّب فصائل المقاومة القوى العاملة وتدير شؤونها المدنية والعسكرية بشكل مستمر. وعلى هذا الأساس، تعمل إسرائيل على تفكيك وخلخلة التركيبة والشبكات الاجتماعية خلال الحرب حسب الوثيقة عبر خمس طرق رئيسية:

أولاً: أوامر الإخلاء والنزوح القسري المتكررة للسكان إلى مناطق الإيواء المؤقتة التي يحددها الجيش الإسرائيلي، ما يكسر العلاقات الجوارية التي تعتمد عليها الشبكات والتقسيم الجغرافي التقليدي لقطاع غزة. وقد اعتبر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أوامر الإخلاء «مروعة»، حيث صدرت بحق المدنيين «الذين جرى تهجير كثيرين منهم قسراً عدة مرات، ونزوحهم إلى مناطق تشهد عمليات عسكرية للجيش الإسرائيلي وتُسجّل فيها حالات قتل وإصابة مدنيين».

ثانياً: تدمير المنازل والمباني العامة والبنية التحتية، ما يصعب على السكان إعادة بناء الشبكات الاجتماعية بعد المعارك، نظراً إلى جعل عديد من الأحياء أو أجزاء منها غير صالحة للسكن. وقد ذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إنه منذ أوامر



مخيم النصيرات وسط قطاع غزة في 12/ 8/ 2024 (Getty)

والسعي إلى تحقيق تشكّل جغرافي كبير قدر الإمكان للهيكل العائلي المتداخلة في عملية إعادة التوطين التي ستجري بعد الحرب. سيجعل هذا التشكّل من الصعب على الحركة إعادة تأسيس نفسها على الشبكات التقليدية التي كانت تعتمد عليها قبل الحرب، حسب الوثيقة الإسرائيلية. كما تفترض الوثيقة الإسرائيلية أيضاً أنّ الشبكات الاجتماعية ستسعى، في أعقاب المعارك، إلى إعادة التنظيم على نحو أكثر حيوية، وسيسعى السكان إلى العودة إلى بيئتهم السابقة وإعادة بناء حياتهم. ومن المفترض أنّ «حماس» ستعمل على تجديد أبنائها وبنيتها التحتية. ولذلك، تعطيل النظام الاجتماعي هام جداً، ففي حال نجاح فكرة التفكيك سيتمّ إيجاد نظام اجتماعي جديد في غزة وتنشأ بنية تحتية لنمو مجتمع معتدل وغير عنيف، وفي حال فشلت فكرة التفكيك تتدهور غزة إلى الفوضى التي تتفرّع قوى عنيفة من داخل «حماس» أو تنظيمات جديدة أخرى.

يمكن القول أيضاً إنّ الحكومة الإسرائيلية نفسها لم تضع أو تعلن بعد عن خطة اليوم التالي، ولكن، إذا أردنا الحصول على مؤشر جيد على التفكير الإسرائيلي، يمكن النظر في هذه الوثيقة والتقارير التي تصدر من مراكز بحثية وجهات سياسية وعسكرية سابقة، والتأكد من أنّ صناع القرار ينفذون الخطة بحذائرها. حيث تفترض إسرائيل الهزيمة الكاملة للمقاومة في غزة وتخضع القطاع لحكم الاحتلال وسيطرته وتتعامل مع سيناريو اليوم التالي والخطط والأهداف والوسائل وفقاً لذلك.

وأخيراً، ينبغي لفت الانتباه، أنّه حتى تنجح الخطة التي تدرها، يفترض أنّ تكون هناك حاجة لاحتلال مباشر طويل الأمد لقطاع غزة، وإذا نجحت إسرائيل في تحقيق التفكك العائلي والبنية الاجتماعية بخدمها أيضاً بوصفها نموذجاً للضفة الغربية. لكن الوثيقة التي تنفذ إسرائيل توصياتها وتسوقها للعالم تجعل طبيعة الشعب الفلسطيني وتركيبته الاجتماعية والدينية المحافظة المنبثقة على التكاتف والتعاقد واحتضان الأيتام والأرامل والجرحي والمكولمين وضمود المجتمع في كلّ مرة بعد الحروب السابقة على غزة. فحتى لو جرى تفكيك تلك التركيبة في مناطق محدّدة، وتمّ محو وتدمير مُنهج لأحياء ومخيمات، ستتشكل، بأسرع ممّا تتوقّع إسرائيل ومخطّطوها وباحثوها، تركيبات اجتماعية جديدة تولد من رحم الألم، ومن بين الركام، بحثاً عن الحياة والخلص من الاحتلال الجائم على أرضهم، فالتاريخ الفلسطيني والثورات المتعاقبة والانتفاضات المتتالية كانت دائماً مخالاً حياً على ثقافة النهوض من جديد والتطلع إلى الحرية والحياة.

(باحث فلسطيني في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا)

المدين، البعيد والمتوسط. وثمة عائلات لا تستطيع التواصل مع بعضها بعضاً فترات طويلة، وهناك من لا يعلم شيئاً عن أقاربه أو عائلته منذ بداية الحرب، لافتاً إلى «أنّ الحرب ستفرض آلاف المفقودين»، وهو ما تعمل إسرائيل عليه ضمن هدفها في تفكيك الشبكات والتركيبة الاجتماعية لسكان قطاع غزة.

رابعاً: إضعاف قدرة «حماس» على الحفاظ على السيطرة الأمنية المركزية والمدنية المحلية، وتشكّل هيكلها ميدانياً وتفريقها إلى مناطق مختلفة. أحد الأمثلة، ما قامت وتقوم به إسرائيل خلال الحرب بالتواصل مع بعض العشائر بالتعاون في مشروعاتها التجريبية لإيجاد بديل لـ«حماس»، ضمن خطة مدروسة بعناية لتفكيك المجتمع الفلسطيني. وحسب اللواء المتقاعد إيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي سابقاً، ويعمل مستشاراً للحكومة الحالية، في عموده المنتمط في صحيفة يديعوت أحرונوت

الإسرائيلية في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حتّى إيلاند إسرائيل على إلحاق «ليس فقط الدمار في مدينة غزة، بل كارثة إنسانية وفوضى حكومية شاملة فقط هذا السيناريو - التدمير الكامل لجميع الأنظمة في غزة ومعاناة يائسة، من وجهة نظره، «سبحقّ النصر». وفي 19 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، حتّى الحكومة على مواصلة حصار قطاع غزة، مشدداً على أنّ «الأويّة الشديدة في جنوب قطاع غزة ستقرب النصر، وستقلل من عدد ضحايا جيش الدفاع الإسرائيلي».

خامساً: إحداث أزمة إنسانية ومجاعة تؤدّي إلى مظاهر الفوضى، مثل نهب المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، والزراعات المجتمعية والعائلية العنيفة. وقد أدّى ذلك كلّهُ إلى أزمة إنسانية عميقة ومجاعة، تسببت بتفشي مظاهر الفوضى داخل المجتمع، مثل نهب المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، والزراعات المجتمعية والعائلية. وقد ذكر مدير شؤون إسرائيل وفلسطين في «هيومن رايتس ووتش»، عمر شكار، أنّ إسرائيل تمنع الغذاء والمياه عن المدنيين أكثر من شهرين، وهي «سياسة حتّى عليها مسؤولون إسرائيليون كبار أو أتدوها وتعكس نية تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب». لقد فرضت إسرائيل حصاراً لم تخفّه على نحو كاف منذ ذلك الحين. وثمة أسباب كثيرة لذلك، منها محاولة إثارة سكان القطاع ضدّ حركة حماس وإحداث فتن داخلية فيما بين العائلات.

ونخلص بأنّ الرؤية الإسرائيلية تزعم أنّ أحد أهمّ الحلول لإعادة تاهيل وإعمار قطاع غزة هو تفكيك الشبكات المحلية والخدمية التي تسيطر عليها حركة حماس، وإيجاد بديل يمنع من تكرار الوجود البيئوي الاجتماعي والسياسي لها وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية.

عمل الاحتلال على تدمير بنية الأسرة الفلسطينية وتفكيكها، بالقتل أو التشريد

تحاول إسرائيل إثارة سكان القطاع ضدّ حماس وإحداث فتنٍ داخلية فيما بين العائلات

إذا نجحت إسرائيل في تحقيق التفكك الاجتماعي في غزة قد يخدمها أيضاً بوصفها نموذجاً للضفة الغربية

الشبكات الاجتماعية في غزة

يُقصد بالشبكات الاجتماعية في قطاع غزة الروابط الأسرية والعشائرية، السكني، والمسجد، والحركات الشبابية. وأهمية هذه الشبكات في أنّها تشكّل هيكلًا اجتماعياً سياسياً غير رسمي، يخلق الثقة والولاء بين أعضائها، ويخدم فصائل المقاومة الفلسطينية مباشرة. ومن خلال هذه الشبكات، قد تجنّب فصائل المقاومة القوى العاملة، وتدير شؤونها المدنية والعسكرية بشكل مستمر. وعلى هذا الأساس، تعمل إسرائيل على تفكيك وخلخلة التركيبة والشبكات الاجتماعية خلال الحرب.